

# القرار السياسي بالمغرب

دراسة تحليلية للسيروة القرارية  
خلال الفترة ما بين 1962 إلى 2010



د. سيدي الاشكل

يوليو 2020



## الفهرس

تقديم

- 3
- 17 الباب الأول: خصوصيات النظام السياسي المغربي وإشكالية القرار
- 19 الفصل الأول: القرار السياسي مرآة النظام السياسي المغربي
- 20 المبحث الأول: مرتكزات النظام السياسي المغربي وانعكاساته على السلم القراري
- 21 المطلب الأول: البعد التقليدي للنظام السياسي المغربي
- 22 الفقرة الأولى: المشروعية التقليدية كإطار ثابت في النظام السياسي المغربي
- 29 الفقرة الثانية: البعد الحدائي/المؤسساتي كإطار متغير في النظام السياسي المغربي
- 31 1-الديوان الملكي :
- 33 2-المستشارون الشخصيون للملك
- 36 3-مؤسسة الناطق الرسمي كمجال عمومي للتواصل
- 38 4-وسائل الإعلام قنوات لتوجيه الرأي العام
- 39 المطلب الثاني: إدماج النخب إستراتيجية النظام لتمرير القرار
- 39 الفقرة الأولى: النخب القروية رهان الملك لضبط المجال:
- 42 الفقرة الثانية: تسييس الإدارة وتحكم البيروقراطية في جزئيات القرار
- 46 المبحث الثاني: القرار السياسي في مواجهة الإكراه الاقتصادي، التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي.
- 47 المطلب الأول: قرار التدبير الاقتصادي ورهان التوازنات
- 48 الفقرة الأولى: سياسة التقويم الهيكلي وإعادة التوازنات الاقتصادية والسياسية
- 54 الفقرة الثانية: سياسة الاستثمار وتحريك الاقتصاد آلية لتدبير التوازنات المالية
- 57 المطلب الثاني: الاستقرار السياسي رهان استراتيجي للنظام السياسي.
- 58 الفقرة الأولى: إدماج أحزاب المعارضة كألية لضمان استمرارية النظام السياسي
- 62 الفقرة الثانية: وزارة الداخلية دعامة أساسية لضبط الاستقرار السياسي
- 66 الفصل الثاني: السيرورة القرارية دراسة للفاعلين والمؤسسات.
- 67 المبحث الأول: السيرورة القرارية انعكاس لاستراتيجية النسق السياسي
- 68 المطلب الأول: مركزية المؤسسة الملكية في السلم القراري
- 69 الفقرة الأولى: الآليات القانونية والمؤسساتية لسمو القرار الملكي
- 72 الفقرة الثانية: أولوية القرار الملكي: السياسة الفلاحية والخارجية كنموذج

- 72 1-السياسة الفلاحية مجال محفوظ للملك
- 74 2-القرار السياسي الخارجي: مجال خاص بالملك
- 77 المطلب الثاني: هامشية العمل الحكومي و البرلماني في المسلسل القراري
- 78 الفقرة الأولى: الحكومة مجرد أداة تنفيذية للقرار العام
- 79 1-الحدود القانونية والإمكانات السياسية للقرار الحكومي
- 84 2-البنيات الوزارية كمؤسسات للقرار العام
- 90 الفقرة الثانية : البرلمان مجرد غرفة لتسجيل القرار
- 90 1-هيمنة واسعة للجهاز التنفيذي على العمل البرلماني
- 96 2-العمل البرلماني من خلال مفاهيم : الإجماع، التوافق، التراضي
- 98 المبحث الثاني : هيمنة مشروعية العقلنة و التدبير في السيورة القرارية.
- 100 المطلب الأول : نحو مشروعية جديدة للسلطة و القرار
- 101 الفقرة الأولى: اتساع دائرة التدبير كأساس لمشروعية العمل السياسي.
- 106 الفقرة الثانية :التكنوقراط / البولتقراط داخل مراكز القرار
- 108 المطلب الثاني : البرنامج الحزبي من الخطاب التاريخي/ السياسي نحو الخطاب العقلاني/ التدبيري.
- 108 الفقرة الأولى: أحزاب الحكومة : تكريس الخطاب التاريخي / السياسي.
- 113 الفقرة الثانية: أحزاب المعارضة و تفعيل الخطاب العقلاني / التدبيري.
- 118 الباب الثاني : مضامين القرار العام بين رهانات الفاعلين وإكراهات المحيط.
- 119 الفصل الأول: القرار الدستوري بين إرادة الفاعلين وإكراهات التوازن السوسيوسياسي
- 120 المبحث الأول: القرار الدستوري دراسة مقارنة للتجربة السياسية الفرنسية والمغربية
- 121 المطلب الأول : القرار الدستوري في التجربة السياسية الفرنسية
- 121 الفقرة الأولى الحركة الدستورية و الدينامية الاجتماعية
- 123 الفقرة الثانية : رئيس الجمهورية مركز الحياة السياسية
- 125 المطلب الثاني : الملك قلب النظام الدستوري المغربي
- 127 الفقرة الأولى: المفاهيم المحورية للنظام الدستوري المغربي
- 128 1-الملكية الدستورية:
- 129 2- إمارة المؤمنين
- 131 3-المؤسسة الملكية كأعلى سلطة في النظام السياسي :
- 131 الفقرة الثانية : التعديل الدستوري بين المبادرة الملكية وتحديات الواقع السياسي



135	المبحث الثاني : القرار الدستوري المغربي ورهان التوازن السياسي.
136	المطلب الأول : الإسلام كمرجعية، الليبرالية كخيار اقتصادي للنظام السياسي المغربي.
136	الفقرة الأولى: "الدين الإسلامي" رهان بين الملك و حزب الاستقلال
139	الفقرة الثانية: الليبرالية كخيار توافقي بين السلطة السياسية والنخبة الاقتصادية
142	المطلب الثاني : العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق و الحريات رهان بين الملك وأحزاب الكتلة.
142	الفقرة الأولى: العدالة الاجتماعية كإحدى دعائم السياسة الدستورية المغربية
145	الفقرة الثانية : ثقافة الحقوق و الحريات كمعطى جديد في السياسة الدستورية المغربية.
147	الفقرة الثالثة: المطالب السياسية لأحزاب الكتلة وإشكالية التعديل الدستوري بالمغرب .
150	الفصل الثاني : القرار الاجتماعي و إشكالية تحقيق التنمية
151	المبحث الأول: التحكيم الملكي آلية منهجية لتحصيل المشروعية: "ميثاق التربية والتكوين دراسة حالة".
152	المطلب الأول: السياسة التعليمية بين الاختيارات المحلية والاملاءات الخارجية:
154	الفقرة الأولى:الاختيارات المحلية للسياسة التعليمية
155	الفقرة الثانية : قرار ميثاق التربية والتكوين: استجابة للاملاءات الخارجية
159	المطلب الثاني:إعداد الميثاق بين المصادقة البرلمانية و المؤسسة الحكومية
163	المبحث الثاني: القرار الاجتماعي و إشكالية تحقيق التنمية
165	المطلب الأول :السياسات الاجتماعية كرهان لتحصيل المشروعية
166	الفقرة الأولى: محاربة الفقر كأولوية ضمن أجندة السياسة الاجتماعية .
168	الفقرة الثانية : مأسسة القرار الاجتماعي آلية لاحتواء الأزمة
169	أولا :الوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية أو وزارة التخطيط:
170	ثانيا : الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية
171	ثالثا : مؤسسة محمد الخامس للتضامن الاجتماعي
172	المطلب الثاني : القرار الاجتماعي بين سياسة الحماية الاجتماعية وإشكالية التنمية .
173	الفقرة الأولى: الاهتمام بسياسة الحماية الاجتماعية: التغطية الصحية كنموذج.
175	الفقرة الثانية : قرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإشكالية التنمية الاجتماعية
179	على سبيل الختام
183	لائحة المراجع (BIBLIOGRAPHIE)
197	الفهرس



## لماذا هذا الكتاب:

نظرا للتراجع الملحوظ لدور الفاعلين السياسيين والمؤسسات الدستورية من خلال رصدهم لسيرورة القرار لفائدة الموظفين الكبار في الدولة وتنامي دور المجموعات الاقتصادية ويظهر ذلك على مستويين :

- مستوى حكومي حيث تظهر الإدارة كمركز ثقل يغذي نزعة التسييس لدى الإداريين والتأثير على القرارات العامة من خلال التداخل بين السياسيين والإداريين بحيث لم يعد من الممكن فصل الإدارة عن السياسة ليفسح المجال لمفهوم "الجهاز السياسي، الإداري politico administratif"

- مستوى ثاني يتعلق بتنامي دور الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة في التأثير على النشاط العام للدولة بهدف المحافظة على مصالحها أو توجيه صناعات القرار نحو رغبات جديدة.

تصميم وطباعة :



الثمن : 120 درهما



الدكتور : سيدي الاشكل

أستاذ التعليم العالي مؤهل

مدير مساعد مكلف بسلك تكوين أطر الإدارة التربوية

المركز الجهوي لمهن التربية و التكوين جهة العيون الساقية الحمراء

رئيس فريق ابن خلدون للبحث و الدراسات والتكوينات IREF

عضو المكتب المسير لمجموعة البحث والدراسات حول ساحل الصحراء

GERLS

من إسهاماته العلمية:

- التربية الدامجة بالمغرب: الإكراهات والرهانات، دراسة تحليلية لتعليم الأطفال في وضعية إعاقة، جهة العيون الساقية الحمراء نموذجاً، فريق ابن خلدون للبحث والدراسات والتكوينات IREF المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، العيون الساقية الحمراء، العيون 2019  
- قياس مستوى معارف الشباب المتمدرس بجهة العيون الساقية الحمراء لبعض مفاهيم وقضايا البيئة والتنمية المستدامة، جهة العيون الساقية الحمراء نموذجاً، فريق ابن خلدون للبحث والدراسات والتكوينات IREF المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، العيون الساقية الحمراء، العيون 2018

- تدبير الشأن المحلي بالأقاليم الجنوبية: الإشكالات والرهانات، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، REMALD، العدد 126-127 يناير، أبريل 2016.

- التربية البيئية دعامة قوية للحياة المدرسية، مؤلف جماعي، مجموعة البحث والدراسات حول ساحل الصحراء، مطبعة، طوب بريس، الرباط، مارس 2016.

- التشريع المدرسي والتنظيم الإداري والتربوي، مجزوءات عدة تكوين أطر الإدارة التربوية المتدربة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وزارة التربية الوطنية، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، نونبر 2014.

- تدبير و تفعيل الحياة المدرسية، مجزوءات عدة تكوين أطر الإدارة التربوية المتدربة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وزارة التربية الوطنية، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، نونبر 2014

- "من أجل إدماج الثقافة الحسانية بالمقررات الدراسية، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون- بوجدور الساقية الحمراء، المركز الجهوي للتوثيق و التنشيط والإنتاج التربوي، المختبر الجهوي للبحث التربوي، 2013.

- صناعة القرار بالمغرب : دراسة في المفهوم و الرهانات، جريدة

المساء العدد 1733 بتاريخ 19/20 أبريل 2012